

ما مدى التباعد؟ وما مدى التقارب؟

م. أيهان كوزي، وكريستوفر أوتروك، وإيسوار براساد

M. Ayhan Kose, Christopher Otrok, and Eswar Prasad

قد تكون الدورات
الاقتصادية أخذة في
التقارب إلى حد كبير
فيما بين الاقتصادات
الصناعية واقتصادات
السوق الناشئة، غير
أنه يبدو أن المجموعتين
تتباعدان عن بعضهما
البعض

الناشئة تبوأَت المكانة التي تستحقها على مدى العقد الماضي. ويعزى إلى الأسواق الناشئة كمجموعة، استناداً إلى بيانات جديدة تراعى الاختلافات في القوة الشرائية للعملة الوطنية، زهاء ٤٠ بالمائة من مجموع الناتج العالمي، بعد أن كان ذلك يبلغ ٢٥ بالمائة قبل عقدين من الزمان. وقد أصبحت الاقتصادات الناشئة، بما لها من نفوذ اقتصادي متزايد ونمو أسرع منه في الاقتصادات الصناعية الرئيسية، مساهماً أساسياً في النمو العالمي. ولقد كان من الملحوظ في عام ٢٠٠٧ أن مساهمة الصين في نمو إجمالي الناتج المحلي على الصعيد العالمي، مقاساً بأسعار الصرف

تغير المشهد الاقتصادي العالمي بشكل لافت **لقد** للنظر في العقود الأخيرة. وكان من بين القوى المحركة في هذا الشأن ذلك التكامل الاقتصادي المتزايد مع تضاعف العلاقات التجارية والمالية العالمية. ففي العقد الماضيين لا غير، زاد حجم التجارة الدولية بأكثر من ثلاثة أمثاله، وزاد حجم التدفقات المالية عبر الحدود بأكثر من تسعة أمثاله. وتمثل القوة الرئيسية الثانية في البروز المتزايد لاقتصادات السوق الناشئة، فرغم أن الولايات المتحدة لا تزال أكبر اقتصاد في العالم وأكثره نفوذاً، فإن الأسواق



قياس الدورات الاقتصادية

يتمثل النهج التقليدي في قياس الدورات الاقتصادية في البحث في تقلبات الناتج القومي، أو الناتج المحلي الإجمالي، حول معدل اتجاه مطرد للنمو. وبطبيعة الحال، يمكن حتى لهذا المعدل للاتجاه العام لنمو اقتصاد ما أن يتغير بمرور الزمن، مما يجعل تحديد نقاط التحول في الدورات الاقتصادية أمرا صعبا. وعلاوة على ذلك، فالناتج ليس مؤشرا واحدا من مؤشرات النشاط الاقتصادي.

هناك تقليد طويل الأمد من استخدام مجموعة أكبر من المتغيرات الاقتصادية الكلية لتبين نقاط التحول في الدورات الاقتصادية الوطنية. وفي الحقيقة، فإن الحكم الرسمي للدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة - لجنة تحديد تواريخ

السوقية، أكبر في حد ذاتها منها في الولايات المتحدة. ويعزى مجمل النمو العالمي على مدى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ إلى الأسواق الناشئة مجتمعة (انظر الشكل ١).

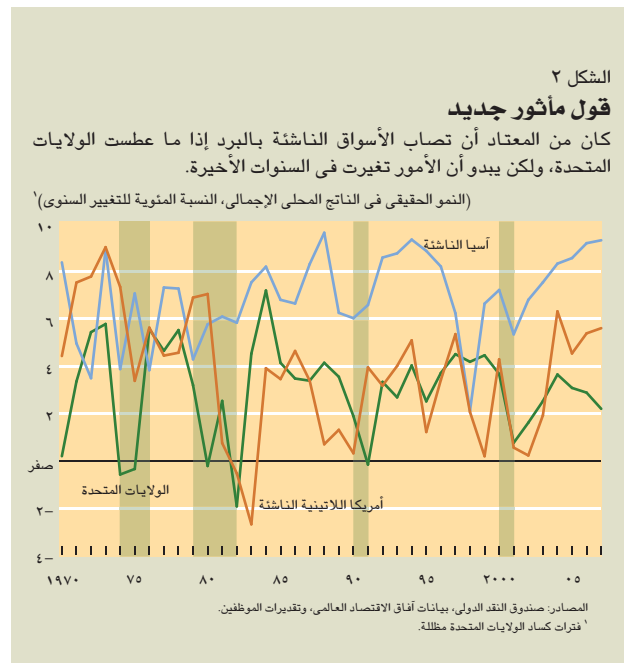
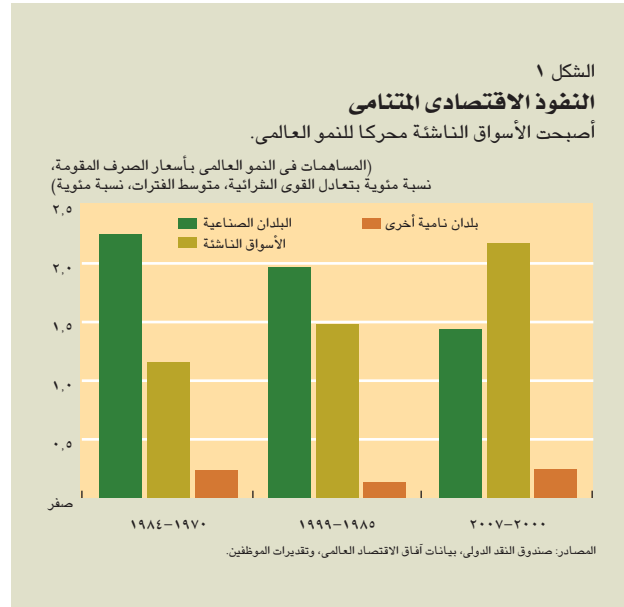
وقد أثار هذه التغييرات اللافتة للنظر في النظام الاقتصادي العالمي تساؤلات حول مدى ملاءمة القول المأثور بأنه عندما يعطس اقتصاد الولايات المتحدة فإن بقية العالم تصاب بالبرد. وحقيقة، يستعر جدل عنيف حول ما إن كانت دورات الأعمال العالمي تتقارب أو إن كانت الأسواق الناشئة قد أفلحت في التباعد عن التقلبات في الدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة. لقد أصبح القول المأثور موضع شك لأن نمو الاقتصادات الناشئة استمر قويا على الرغم من النمو الفاتر نسبيا في الولايات المتحدة وعدد من البلدان الصناعية (انظر الشكل ٢). بل لقد حاج بعض المراقبين بأن الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى أصبحت أكثر اعتمادا على الطلب القادم من الاقتصادات الناشئة السريعة النمو.

وما من شك في أن الأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا، ومن الممكن أن يكون للصددمات التي تحدث في جزء من النظام المالي العالمي آثار فورية كبيرة على أجزاء النظام الأخرى، وكثيرا ما يحدث هذا. غير أن السؤال لا يزال مطروحا حول ما إذا كانت الآثار الفيزيائية الثانوية المتزايدة للصددمات في الأسواق المالية تترجم حقيقة إلى صلات أشد إحكاما - أي آثار ثانوية من حيث المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية، مثل إجمالي الناتج المحلي. فلا يزال المحكمون مختلفين بشأن ما إن كانت الأسواق المالية المترابطة بشكل أعمق وأكبر تقلل من إمكانيات التضمر على الجانب الحقيقي للاقتصاد العالمي أو أنها تعمل فحسب كآلية لتضخيم الصدمات وتكثيف آثارها. وهذا السؤال له أهمية بالغة من وجهة نظر الاقتصاد الكلي الدولي. كما أن له تداعياته بالنسبة لصناع السياسات في محاولتهم مضاهاة استجاباتهم بالسياسات مع الصدمات المنبثقة من بلدان أخرى.

فما الذي ينبغي لنا أن نتوقعه؟ من ناحية، ينبغي للصلات الاقتصادية الأوثق فيما بين الأسواق الناشئة والبلدان الصناعية أن تربط دورات الأعمال فيهما معا بشكل أوثق. ومن الناحية الأخرى، فإن حقيقة أن الأسواق الناشئة ذاتها أصبحت محركات للنمو العالمي تبين أنها ينبغي أن تكون للتنمية في الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى تداعيات أصغر لأن النمو في الأسواق الناشئة يعزل الدورة الاقتصادية العالمية، إلى حد ما، عن عمليات الانكماش (والانتعاش) في البلدان الصناعية. وهما قصتان مقنعتان معا، بحيث إنه لا يمكن تسوية القضايا إلا بفحص البيانات.

ومع كون اقتصاد الولايات المتحدة على حافة مرحلة كساد (أو ربما يكون قد دخل فيها بالفعل)، فقد أخذ هذا الجدل منحني حادا. فقد أخذت الشواغل بشأن إمكانية حدوث آثار فيزيائية دولية غير مباشرة تتردد بصورة مدوية ويزيد من ارتفاعها ما للصددمات في كافة أنحاء الأسواق المالية العالمية من آثار فيزيائية، حسبا يرى في التداعيات العالمية للصعاب القائمة في أسواق الرهون في الولايات المتحدة.

وقد اتبعنا في هذا المقال نهجا مبتكرا لمعالجة مسألة ما إن كانت تقلبات دورة الأعمال الدولية قد شهدت درجة أكبر من التقارب أو من التباعد. وقد انتهينا إلى إجابة غير متوقعة وتدعو للدهشة. وفيما تستند دراستنا إلى بيانات تاريخية (١٩٦٠-٢٠٠٥)، فإن التحليل يكشف بعض الأنماط المخادعة في البيانات لها صلة وثيقة بالجدل الحالي.



الدورات الاقتصادية في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية - لا يبحث في الناتج المحلي الإجمالي فحسب وإنما في الإنتاج الصناعي والعمالة والدخل ومبيعات تجارة الجملة - تجارة التجزئة أيضا من أجل تحديد حالة الدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة.

« كانت أكثر النتائج إثارة للاهتمام أن الأهمية النسبية للعامل العالمي وهنت بمرور الزمن بالنسبة للتقلبات في كل من البلدان الصناعية والأسواق الناشئة ».

ونحن نتبع نهجا مماثلا من حيث إن منهجيتنا تسمح لنا بأن نحلل في الوقت نفسه التقلبات في ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية رئيسية بالنسبة لكل بلد: الناتج والاستهلاك والاستثمار. ومن شأن ذلك أن يساعدنا على الحصول على تقديرات أدق وأقوى للدورات الاقتصادية العالمية والقومية.

وحتى لو كان بمقدور المرء أن يحدد الدورات الاقتصادية بشكل حاسم، فإن هناك سؤالا إضافيا بشأن ما إن كانت تلك التقلبات تعزى إلى عوامل محلية (مثلا، سياسة نقدية أو مالية) أو إلى عوامل خارجية. ومن الممكن أن تكون العوامل الخارجية صدمات عالمية، مثل حدوث تغييرات كبيرة في أسعار النفط، أو يمكن أن تنبثق من بلد كبير، مثل الولايات المتحدة ثم تفيض إلى بلدان أخرى. فكيف يمكن للمرء أن يفرق بين هذه المصادر المختلفة لتقلبات الدورات الاقتصادية؟

إننا ننفذ منهجية للاقتصاد القياسي جديدة نسبيا للفصل بين العوامل التي تحرك الدورات الاقتصادية القومية إلى عوامل عالمية وعوامل مخصصة بمجموعة ما، وعوامل مخصصة ببلد ما. وتستطيع هذه المنهجية أن تستنبط

تتابع تقلبات الدورات الاقتصادية في مختلف البلدان بدون وضع أى افتراضات قوية بشأن حجم التتابع أو اتجاهها أو نمطها الزمني. ويمثل العامل العالمي تقلبات شائعة بالنسبة لجميع البلدان والمتغيرات الثلاثة في كل بلد. ويستنبط العامل المخصص بمجموعة ما التقلبات الشائعة بالنسبة لمجموعة معينة من البلدان. ويعزى إلى العامل المخصص ببلد ما التقلبات الشائعة في المتغيرات الثلاثة بأجمعها في بلد معين، ولكنها خاصة بذلك البلد وحده.

ونحن ننفذ هذه المنهجية على مجموعة بيانات أشمل من تلك المستخدمة في معظم الدراسات السابقة للدورات الاقتصادية الدولية. وتضم مجموعة بياناتنا ١٠٦ بلدان يعزى إليها مجتمعة أكثر من ٩٠ بالمائة من الناتج العالمي، وتغطي الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٥. ونقسم عينتنا من البلدان إلى ثلاث مجموعات - ٢٣ اقتصادا صناعيا، و ٢٤ اقتصاد سوق ناشئا، و ٥٩ بلدا من الاقتصادات النامية الأخرى (منخفضة الدخل). والأسواق الناشئة هي تلك الأسواق المندرجة في مؤشر ستانلي مورغان للأسواق الناشئة، على الرغم من أننا لا ندرج فيها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال (والتي كان توافر البيانات فيها ضعيفا حتى التسعينيات) وتشمل إقليم هونغ كونغ الإدارى الخاص التابع للصين وسنغافورة وفنزويلا. وقد تبين أن التمييز بين مجموعتي البلدان غير الصناعية، وللتين كثيرا ما تجمعان معا، مهم لتحليلنا.

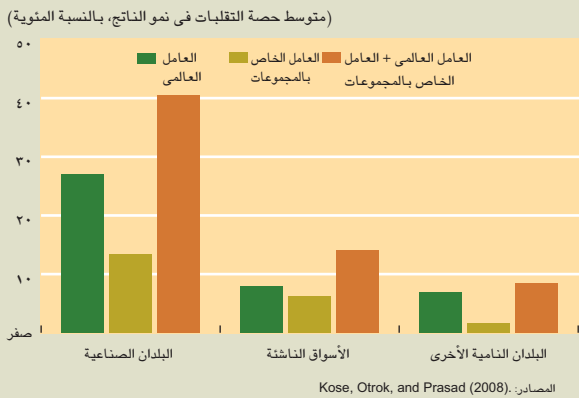
ما هي الأمور المهمة للدورات الاقتصادية؟

نستكشف أولا الأهمية النسبية للعوامل المختلفة لتقلبات الدورات الاقتصادية على مدى الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٥. وبدلا من عرض النتائج بشكل منفصل بالنسبة لكل بلد، فإننا نعرض المتوسطات بالنسبة لكل مجموعة من البلدان، أو نعرض، عندما نبحت في متغير محدد، المتوسط في مختلف البلدان بالنسبة لهذا المتغير. ويعزى إلى العوامل المشتركة- العامل العالمي والعوامل المخصصة بمجموعات معينة - حصة لها شأنها من تقلبات الدورة الاقتصادية العالمية (انظر الشكل ٣). إن يعزى إليها مجتمعة نحو ١٧ بالمائة من تقلبات الناتج في

الشكل ٤

التكامل له أهميته

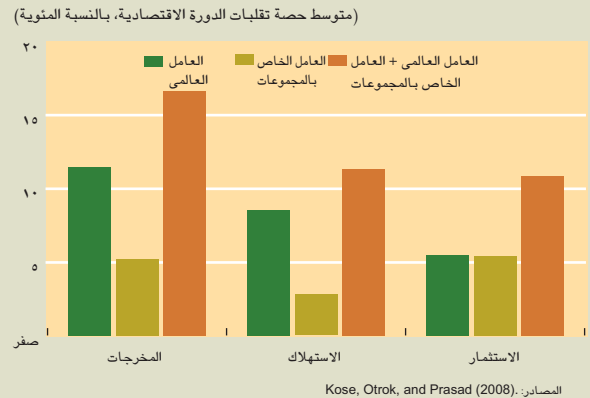
العامل العالمي له أهميته بشكل أكبر بالنسبة لتفسير نمو الناتج في البلدان الصناعية.



الشكل ٣

العوامل المشتركة المؤثرة

يعزى إلى العوامل المشتركة جزء ضخم من تقلبات الدورة الاقتصادية، مما يؤكد وجود دورة اقتصادية عالمية.



بالنسبة للأسواق الناشئة. ومن ثم، حدث تقارب في الدورات الاقتصادية داخل مجموعتي البلدان الصناعية والأسواق الناشئة، ولكن حدث تباعد في الدورات الاقتصادية فيما بين المجموعتين.

وهناك مقياس مفيد لمدى التزامن بين الدورات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم هو مجموع شتى حصص العوامل العالمية والعوامل الخاصة بمجموعات. وقد ظلت الأهمية العامة لهذين العاملين المشتركين مستقرة تماما بالنسبة لمجموعات البلدان الثلاث جميعها. بمعنى آخر، لم تتغير قابلية الدورات الاقتصادية الدولية للترزامن، ولكن المستوى الذي تتزامن الدورات عنده انتقل من المستوى العالمي إلى مستوى المجموعات الخاصة ببلدان معينة.

وقد حصلنا على نتائج مماثلة عندما بحثنا في تقلبات الاستهلاك والاستثمار. كما فحصنا حساسية نتائجنا لكي نكفل، على سبيل المثال، أن نتائجنا لا تحركها فقط وقائع أزمة ما أو مجموعة صغيرة من البلدان (مثل بلدان آسيا). كما عملنا على التأكد من أن النتائج ليست حساسة لما إن كنا قد بدلنا السنة التي قسمنا فيها مجموعتنا إلى فترتي ما قبل العولمة والعولمة.

المتوسط. وقد يبدو هذا الرقم منخفضا ولكنه لافت للنظر في ضوء مجموعة البلدان الكبيرة والمتنوعة في تحليلنا، وفي ضوء أننا نقيس تقلبات مشتركة في المتغيرات الاقتصادية الكلية الثلاثة. وتعنى أهمية العوامل المشتركة في تفسير الدورات الاقتصادية القومية ضمنا أن هناك فعلا «دورة اقتصادية عالمية».

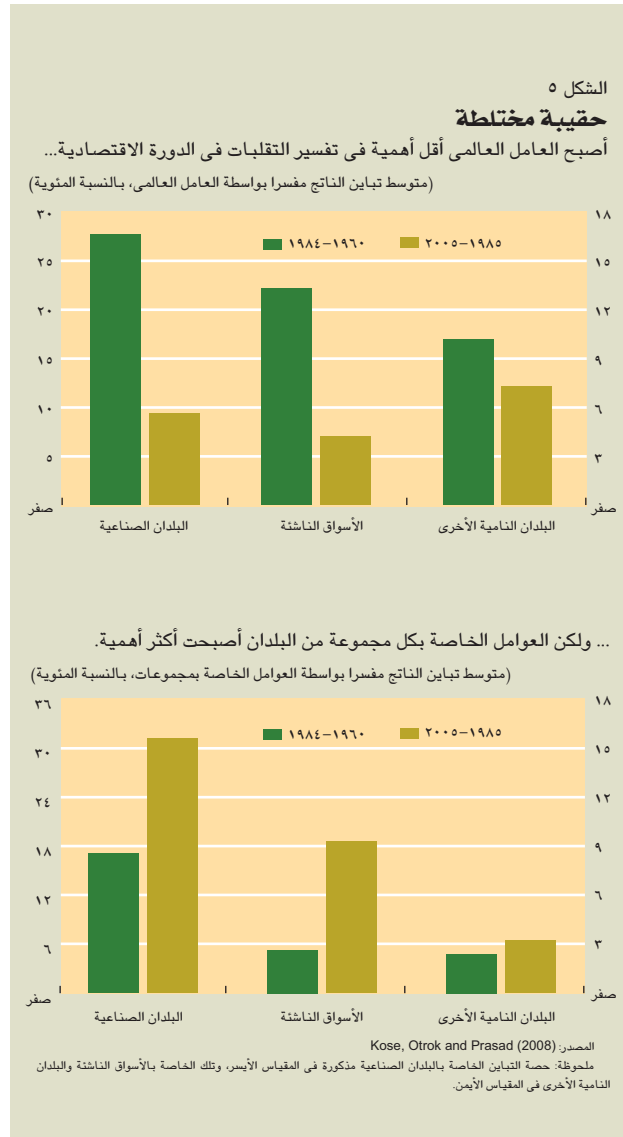
ومن المثير للاهتمام أن حصة تقلبات الناتج التي تفسر بعوامل مشتركة أكبر من الحصة المقابلة في تقلبات الاستهلاك. وتعتبر هذه نتيجة غير متوقعة لأن العولمة، وفقا لنظرية اقتصادية معيارية، ينبغي أن تسمح للبلدان بتنوع مصادر دخلها وتسمح لمعدلات نمو استهلاكها بأن ترتبط بشكل أوثق بمعدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي، أي أن تقلبات الاستهلاك لا بد أن تحركها عوامل مشتركة بأكثر من تقلبات الناتج. بيد أن نتيجتنا تتسق مع شواهد حديثة العهد أخرى بأن العولمة المالية لم تمكن الأسواق الناشئة والبلدان النامية الأخرى بعد من تحقيق نتائج أفضل لتقاسم المخاطر.

ومتوسط حصة التقلبات في نمو الناتج الذي يفسره العامل العالمي أكبر بالنسبة للبلدان الصناعية (انظر الشكل ٤). وهذا هو المتوقع لأن مجموعة البلدان الصناعية هي الأكثر تكاملا مع التجارة والتمويل العالميين. والعوامل العالمية أقل أهمية، في المتوسط، بالنسبة للدورات الاقتصادية في الأسواق الناشئة وليس لها أهمية تذكر بالنسبة للتقلبات في البلدان النامية الأخرى.

الأنماط المتغيرة

هل تبدلت الأهمية النسبية لمختلف العوامل استجابة للتكامل العالمي المتزايد على مدى العقدين الماضيين؟ لكي نفحص هذه القضية، قسمنا العينة إلى فترتين: ١٩٦٠-١٩٨٤ و ١٩٨٥-٢٠٠٥. لقد انطلق التكامل العالمي حقيقة، من حيث تدفقات التجارة والتدفقات المالية على حد سواء، في منتصف الثمانينيات، عندما كثف عدد من البلدان من جهوده لتحرير تدفقات السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود. فمثلا، زادت حصة البلدان التي رفعت القيود على التجارة (مثل التعريفات والحصص) على مدى العقدين الماضيين في عينتنا من ٢٠ بالمائة إلى زهاء ٧٠ بالمائة. وقرزت حصة البلدان التي رفعت الضوابط على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود من ٣٠ بالمائة إلى ٨٠ بالمائة. وأفضت هذه التطورات إلى زيادة لافتة للنظر في التدفقات التجارية والمالية العالمية، من حيث القيمة المطلقة وبالنسبة إلى الدخل العالمي، منذ منتصف الثمانينيات، مما يجعل هذه الفترة نقطة فاصلة معقولة تقسم العينة إلى فترتين: ما قبل العولمة والعولمة.

ولنتذكر أن فرضية التقارب تفيد بأنه ينبغي أن ترتفع أهمية العامل العالمي مع مرور الزمن، في حين تقتنبا فرضية التباعد بأن هذه الأهمية لا بد أن تتناقص. فما الذي وجدناه؟ كانت أكثر النتائج مدعاة للدهشة أن الأهمية النسبية للعامل العالمي وهنت بمرور الزمن بالنسبة للتقلبات في كل من البلدان الصناعية والأسواق الناشئة (انظر الشكل ٥). فبالنسبة للبلدان الصناعية، انخفض متوسط مساهمة العامل العالمي بشكل لافت للنظر من ٢٨ بالمائة إلى ٩ بالمائة. كما أن الانخفاض كبير بالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة: من ١٣ بالمائة إلى ٤ بالمائة. وعلى النقيض من ذلك، أصبحت العوامل الخاصة بمجموعة ما أكثر أهمية في كلتا المجموعتين، فعوضت بالضبط تقريبا الانخفاض في أهمية العامل العالمي. وارتفعت المساهمات النسبية للعامل الخاص بمجموعة ما من ١٧ بالمائة إلى ٢١ بالمائة بالنسبة للبلدان الصناعية ومن ٣ بالمائة إلى ٩ بالمائة



الربط مع الأزمة المالية الراهنة

ما هي تداعيات هذه النتائج بالنسبة للجدل الدائر حول ما إن كان قد حدث تقارب أو تباعد بين الدورات الاقتصادية القومية على الصعيد العالمي؟ تفيد النتائج التي توصلنا إليها بأن ثمة حاجة إلى نهج دقيق التدرج إزاء هذا الجدل. فعلى النقيض من فرضية التقارب، فإن التكامل التجارى والمالى المتزايد لا يرتبط بالضرورة بالتقارب العالمى للدورات الاقتصادية، كما يشهد عليه الانخفاض فى أهمية العامل العالمى. غير أن هناك حقا بعض الشواهد على تقارب يتم على مستوى مختلف. لقد كان التكامل الاقتصادى الأكبر فيما بين البلدان الصناعية وفيما بين الاقتصادات الناشئة مصحوبا بظهور دورات اقتصادية خاصة بمجموعات معينة. باختصار، لقد حدث تقارب فى الدورات الاقتصادية فيما بين الاقتصادات الصناعية وفيما بين اقتصادات السوق الناشئة بمرور الزمن، ولكن حدث أيضا تباعد أو فك تقارن مصاحب للدورات الاقتصادية بين هاتين المجموعتين من البلدان.

ولا ينبغي تأويل نتائجنا على أنها تصديق شامل على فرضية التباعد فى سياق المناقشات الحديثة العهد بشأن الآثار غير المباشرة المحتملة للكساد فى الولايات المتحدة. فأولا، تستند النتائج التي توصلنا إليها إلى مجموعة كبيرة من البلدان الصناعية، وليس إلى الولايات المتحدة فحسب. وثانيا، تفيد وقائع الدورات الاقتصادية فى الماضى بأن من الممكن أن يكون للكساد العميق والممتد فى الولايات المتحدة آثار فيضية غير مباشرة أكبر بكثير مما يكون للكساد المعتدل والقصير. ورغم أن التغييرات الدنوبية التي نوثقها هنا تبين أن الأسواق الناشئة كمجموعة أخذت تصبح محركا مستقلا للنمو العالمى، فإن إمكانيات تباعدها ستظل تعتمد على مدة الانكماش فى الولايات المتحدة وحدته. وعلاوة على ذلك، يشتمل تحليلنا على صلات من خلال إجماليات اقتصادية كلية حقيقية، ولكنه لا يفسر الإجماليات المالية. وبعبارة أخرى، لا تتكلم هذه النتائج عن إمكانية التباعد المالى (أو الافتقار إليه). لقد بينت الاضطرابات التي حدثت فى الأسواق المالية العالمية فى السنة الماضية بوضوح أنه من غير المحتمل فى عصر الأسواق المالية الوثيقة الارتباط، أن تحدث فترة متطاولة من التباعد المالى. ■

م. أيهان كوزى خبير اقتصادى فى شعبة الدراسات المالية فى دائرة البحوث فى صندوق النقد الدولى. وكريستوفر أوتروك أستاذ مساعد فى جامعة فيرجينيا. وإيسوار براساد أستاذ أقدم لسياسات التجارة فى جامعة كورنويل.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل وشبكة الصدور فى صندوق النقد الدولى أعدها المؤلفون بعنوان: «الدورات الاقتصادية العالمية: تتقارب أم تتباعد؟»

وأخيرا، فقد بحثنا فى نتائج البلدان فرادى بدلا من الاقتصار على بحث متوسطات مجموعات من البلدان. والنتائج التي نوقشت أنفا أكثر إقناعا على المستوى القطرى - فالأهمية النسبية للعامل العالمى تتناقص وتزيد أهمية العامل المتعلق بمجموعات مخصصة بالنسبة لغالبية الاقتصادات الصناعية والناشئة. فعلى سبيل المثال، فإنه فيما بين البلدان الصناعية، تنخفض مساهمة التباين الخاصة بالعامل العالمى من الفترة الأولى إلى الفترة الثانية بالنسبة إلى ١٦ بلدا، وتظل بدون تغيير بالنسبة إلى ٦ بلدان أخرى، ولا تزيد إلا بالنسبة لبلد واحد. وتقلب الصورة بالنسبة للأهمية النسبية للعامل خاص بمجموعات معينة، والتي ترتفع بالنسبة إلى ١٣ بلدا وتنخفض بالنسبة لبلدين. وهذه الأنماط متماثلة تماما لما نجده عندما ننظر إلى الأسواق الناشئة أيضا، حيث تنخفض الأهمية النسبية للعامل العالمى بالنسبة إلى ١٢ بلدا، ولا ترتفع إلا بالنسبة لبلدين منها. وعلى النقيض ترتفع الأهمية النسبية للعامل الخاص بمجموعات بالنسبة إلى ١٤ اقتصادا ناشئا ولا تنخفض بالنسبة لأى منها.

إلقاء الضوء على النتائج

ما الذى يمكن أن يفسر النتائج التي توصلنا إليها؟ من المتيقن أنه حدث عدد من الصدمات العالمية الكبيرة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٤: الصدمات النفطية والوقائع المترامنة للحد من التضخم التي حدثت فى الثمانينيات. ولكن اعتبارا من منتصف الثمانينيات فصاعدا (فترة العولمة) حدث القليل من الصدمات المشتركة الكبيرة، وتناقص دورها فى تفسير تقلبات الدورات الاقتصادية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، قويت الصلات ما بين المجموعات. فأولا، تجاوز التكامل فيما بين البلدان الصناعية والأسواق الناشئة ما جرى من تكامل أوسع نطاقا. وعلى وجه الخصوص، تضاعفت حصة التجارة فيما بين المجموعات تقريبا فى مجموع تجارة الأسواق الناشئة على مدى العقدين الماضيين. وحدث انخفاض مصاحب فى حصة تجارة الأسواق الناشئة التي تعزى إلى تجارتها مع البلدان الصناعية. وفى الحقيقة، انخفضت تجارة الأسواق الناشئة مع مجموعة البلدان الصناعية كحصة من مجموع تجارة الأسواق الناشئة من ٧٠ إلى ٥٠ بالمائة. وثانيا، أخذت الصلات المالية فيما بين البلدان تتقوى أيضا على مدى الزمن. وعلاوة على ذلك، تطورت أنماط تنوع الإنتاج والتجارة بطريقة أسفرت عن درجة أكبر من تماثل الهياكل القطاعية للنتائج عبر البلدان فى كل مجموعة. ومع هذه التغييرات، أصبحت الصدمات الخاصة بمجموعات معينة أكثر أهمية فى تفسير الدورات الاقتصادية القومية فى الأسواق الناشئة والبلدان الصناعية. وليس من المدهش أن أهمية العوامل العالمية والخاصة بمجموعات معينة فى تفسير الدورات الاقتصادية فى البلدان النامية الأخرى، وهى المجموعة الأقل تعرضا لقوى العولمة، لم تتغير إلا بالكاد بمرور الزمن.